جملة الشرط في ضوء النحو العالمي

(تشومسكي أنموذجاً)

الدكتور مازن الوعر

Abstract

This study has two goals : the first is to read the Arabic traditional grammar with the eye of modern technical linguistics in order to scientifically understand the grammatical theory proposed by the early Arab grammarians, namely Sebawayhi. The second is to try to determine the place of this grammar on the map of universal grammar. Regardless of what the results of this attempt might be, the aim is to probe traditional Arabic theory, which, is hoped will deepen our understanding of that theory, and help us to include it in the modern and technical linguistic knowledge. At the same time, we can go beyond it to a more beneficial and scientific development, required by modern demands. These modern demands require traditional Arabic grammar to be developed by integrating itself in modern theories of grammar. Thus the Arabic language can face new challenges.

Thus, we have chosen the conditional sentence and Sebawayhi analysis as it is presented in his book Al-Kitab. Our study has clarified the syntactic and semantic structure of that type of sentences. It has also worked out the grammatical rules which generate the conditional sentences and the syntactic and semantic constraints imposed on these rules. The study has argued that the "then-clause" is embodded within the "if-clause" by means of binding notion i.e. ta'liq according to Sebawayhi. Besides, the study has explained the movement of operators which govern the conditional sentence, and the operators which cancel such an operation while binding "then-clause" to it.

In this study, we have looked at different approaches of the Arabic conditional sentence in order to place them within the framework of universal grammar as proposed by Chomsky to determine whether or not such approaches meet the scientific formula of observation, checking, experiment, exactness and objectivity.

Finally, the study concludes that although the thinking of the early Arab grammarian on the structure of the conditional sentence was adequate and insightful, it needs to be modernized and brought up to date by the techniques of modern linguistics science.

This will help us to develop the Arabic language, so that it can face real scientific challenges on the footstep of entry into a new millenium.

(*) أستاذ اللسانيات بقسم اللغة العربية بجامعة دمشق

1. تمهيد:

سوف نستخدم هنا الجهاز المفاهيمي الذي اقترحه تشومسكي في النظرية التوليدية والتحويلية ثم نطبقه على التراكيب العربية الشرطية آخذين بالحسبان الإطار النظري لفرضية الجزاء عند سيبويه وذلك للتوصل إلى أفضل الطرق التي تمكننا من معرفة النظرية النحوية التراثية على نحو دقيق، ثم معرفة مدى فعاليتها في ضوء النظرية اللسانية العالمية الحديثة.

إن الهدف من هذا العمل هو الخروج بصيغة افتراضية كافية من أجل وصف التراكيب الشرطية وشرحها على نحو دقيق مستفيدين من مبدأ تراكمية العلم الذي يذهب إلى أن القديم لا بد أن يستفاد منه في الحديث ولكن بعد فهمه وهضمه لكي يتم تجاوزه إلى ما هو أحدث منه في المعرفة اللسانية.

2. الإطار النظري لتحليل الجملة:

قبل أن نطبق الجهاز المفاهيمي لنظرية تشومسكي على التراكيب العربية الشرطية ونمتحن في الوقت نفسه الفرضية الجزائية عند سيبويه، أحب أن أبين الإطار النظري الذي سأحلل بهديه الجملة العربية.

تتألف بنية الكلام العربي من ثلاثة مكونات:

يُدْعى المكون الرئيسي الأول بـــ المسند(م) أي خبر الجملة، ويدعى المكون الرئيسي الثاني بـــ المسند إليه(م إ) أي فاعل الجملة أو المبتدأ، ويدعى المكون الثالث بـــ الفُضْلة (ف) أي المكون الذي ليس مسنداً ولا مسنداً إليه. وتُدْعى العلاقة التي تربط هذه المكونات بـــ الإسناد (إس) أي العلاقة الإسنادية.

سوف نقدم هنا مكوناً آخر يمكنه أن يحوِّل الكلام الأساسي البسيط إلى كلام شرطي معقد. يُدْعى هذا المكون الأداة (أد). إن عجرة الإسناد وعجرة الأداة ستحكمان من خلال عجرة عليا تدعى الكلام (ك). وسنعتمد في التحليل النحوي أيضاً على الحركات الإعرابية المعروفة وهي الرفع (رفع) والنصب (نصب) والجر (جر) والجزم (جزم)، فهذه الحركات، كما سوف نرى، تُسْهِم في تحديد البنية الدلالية للكلام العربي.

وأخيرا سوف يعتمد التحليل النحوي للشرط على القواعد التوليدية والتحويلية الأساسية التي وضعها اللساني الأمريكي تشومسكي (957-1981)، تلك القواعد المعدّلة طبقاً للنظرية النحوية العربية التراثية[1].

3. الربط والتعليق في الجملة الشرطية:

إن القواعد التوليدية والتحويلية للجزاء الأصل يمكن أن توضّح من خلال الجملة (1) :

البنية السطحية

(1) أ- كيفما تصنعْ أصنعْ..

ب- كيف تصنعْ أصنعْ.

القواعد التفريعية (تفرع المستويات العليا إلى مستويات دنيا)

1. ك ← أد - إس1 - إس2
2. أد ← [+ شرط] - ∅
3. إس ← م - م إ - ف
4. م ← فعل
5. م إ ← ضمير
6. ف ← حال

القواعد المعجمية (تمنح الكلمات معاني معجمية)

7. فعل← تصنع، أصنع

---

(1) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع يُفضل مراجعة كتابنا : نحو نظرية لسانية عربية حديثة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر (1987)، دمشق.

8. ضمير← أنت، أنا

9. حال← كيفما (= كيف)

القواعد التحويلية (تحول التركيب الأساسي إلى تركيب شرطي مشتق)

10. قاعدة تحويلية للشرط:

تصنع	أنت	كيفما	أصنع	أنا	
1	2	3	4	5	⇐
3	1	2	4	5	

11. قاعدة تحويلية للحذف:

كيفما	تصنع	أنت	أصنع	أنا	
1	2	3	4	5	⇐
1	2	Ø	4	Ø	

القواعد الصوتية – الصرفية (تمنح الكلمات الصيغ والحركات المناسبة)

12. تصنعُ ← تصنعْ

13. أصنعُ ← أصنعْ

البنية العميقة (الأصل)

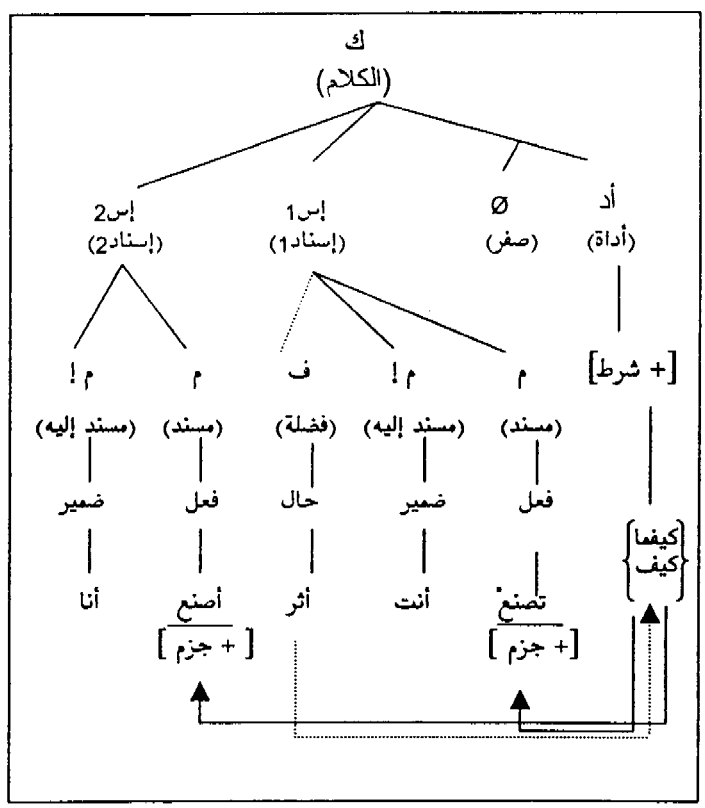

يذكر سيبويه بعد أن سأل الخليل عن بعض الروابط الشرطية التي ليست من الجزاء ولكنها تبنى وتحمل على الجزاء دلالة. ورغم ذلك تبقى "مستكرهة"، مع صحة قواعديتها كما هي الحال في المثال السابق (1 ب). فالجزاء في (1 أ) هو الأصل ولكنه في (1 ب) محمول على الأصل من جهة المعنى.

نستطيع أن ننقل هنا الفضلة (كيفما) من عجرة الـ (إس1) إلى عجرة الـ (أد) من خلال قاعدة تحويلية (طبقاً لتشومسكي)... أو من خلال تعليقها بالفعل تصنع (طبقا لسيبويه). ولكن الـ (ف) في كلتا الحالتين تترك أثراً مكانها، هذا الأثر يتجلى من خلال عمل الفعل (م- تصنع) في (ف- كيفما) ومنحها حركة النصب ثم منحها دوراً دلالياً هو الحال. لذلك فإن موقع (كيفما) الإعرابي حسب رأي سيبويه هو أنها اسم شرط جازم في محل نصب حال.

ب.

لنلاحظ أن الرابط الشرطي (كيفما)، عندما ينتقل إلى عجرة الـ (أد)، فإنه يعود ليربط الجزاء بالجواب ويعمل فيهما ويمنحهما علامة الـ (+ جزم).

إن العمل هنا متداخل، فمرة تكون (كيفما) معمولة ومرة تكون عاملة وهذا دليل قوي على علائقية العناصر اللغوية وتداخلها في الفرضية الجزائية العربية.

وثمة مفهوم متميز يطرحه الخليل في فرضية الجزاء العربية يتلخص في أن الرابط في الجملة الشرطية هو الأداة وفعل الجزاء معا، وليس الأداة وحدها..... تتجلى العلاقات الرابطية من خلال الجملة المتمثلة في (2 أ) و (2 ب) :

(2) إن تأتني آتك

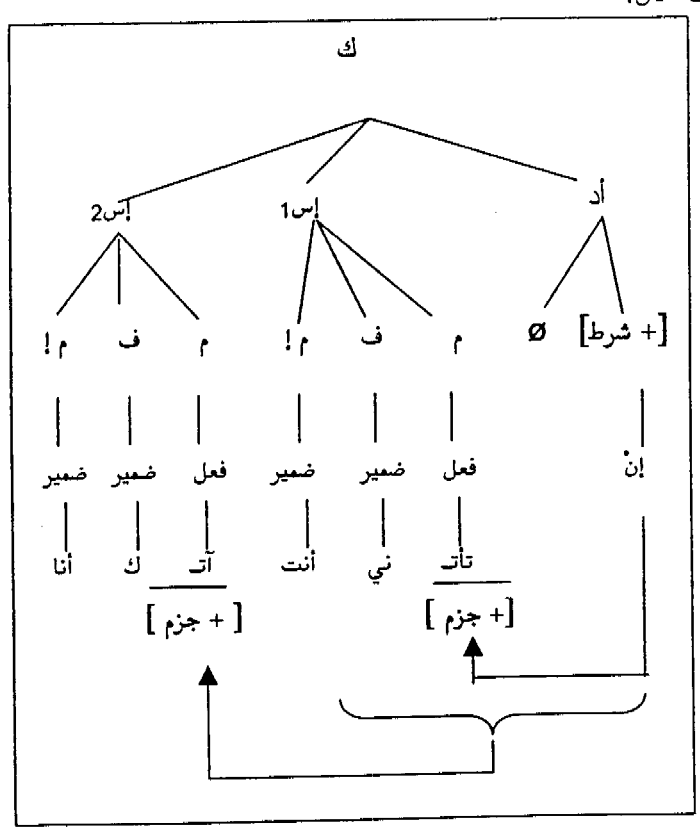

إن معالجة الخليل للكلام الجزائي هي معالجة عاملية علائقية تجعل الجواب مجزوماً جزماً معمولًا (Governned) بـــ (إنْ) وجزْماً معلقاً (Bound) بـــ (إنْ تأتني...).

هذا الربط العاملي – العلائقي يدعوه الخليل وسيبويه بـــ "التعليق" ذلك المفهوم الذي استخدمه تشومسكي في نظريته المسماة (Government and Binding) أي العمل والربط الإحالي.

والواقع تُظهر اللغة العربية تراكيب شرطية يكون الرابط فيها (فاء). ذلك أن الجواب لا تتم دلالته إلا بدمجه في الجزاء وهذا لا يحدث إلا عندما يكون الجزاء جملة اسمية كما هو مبين في (3 ب):

(3) أ. إنْ تأتني **فأنا** صاحبك.

ب.

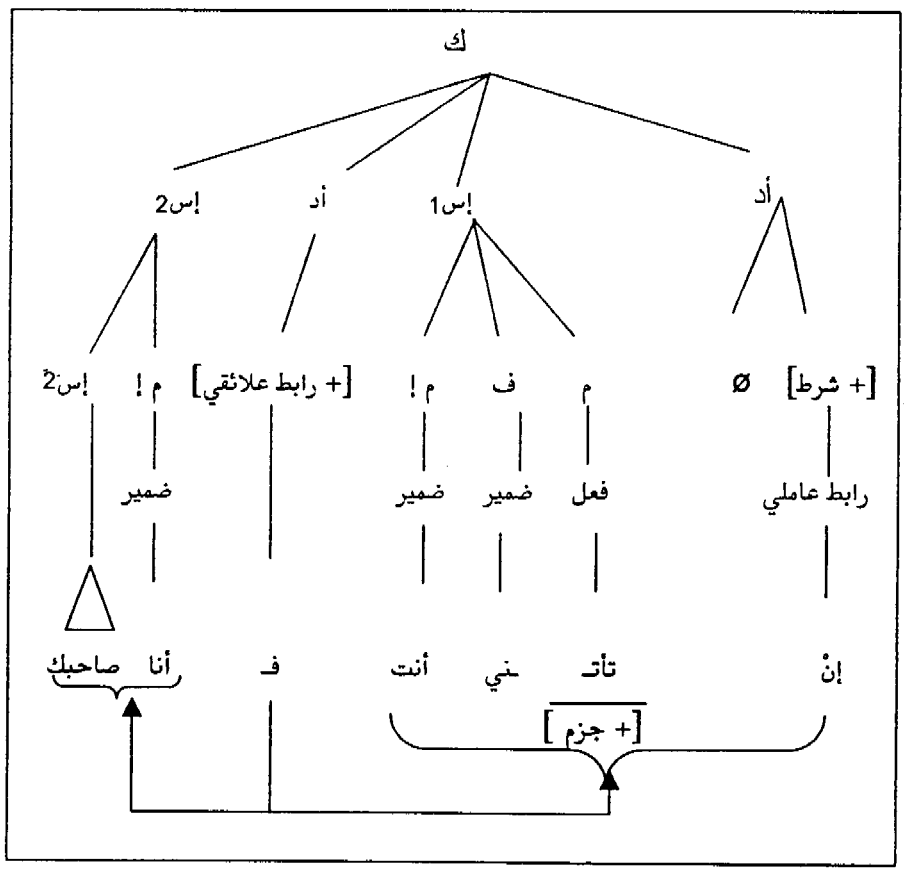

إن (الفاء) هنا تربط الجزاء بجوابه، ثم إن وجودها دليل على أن الجواب (أنا صاحبك) هو جواب الجزاء وليس مبنياً على الابتداء حسب رأي سيبويه.

وهناك أداة رابطية أخرى تعلّق الجزاء بجملة الجواب الاسمية وهي إذا كما هو موضح في (4 ب) :

(4) أ. "إنْ يصبهم ضُرّ إذا هم يخافون"

ب.

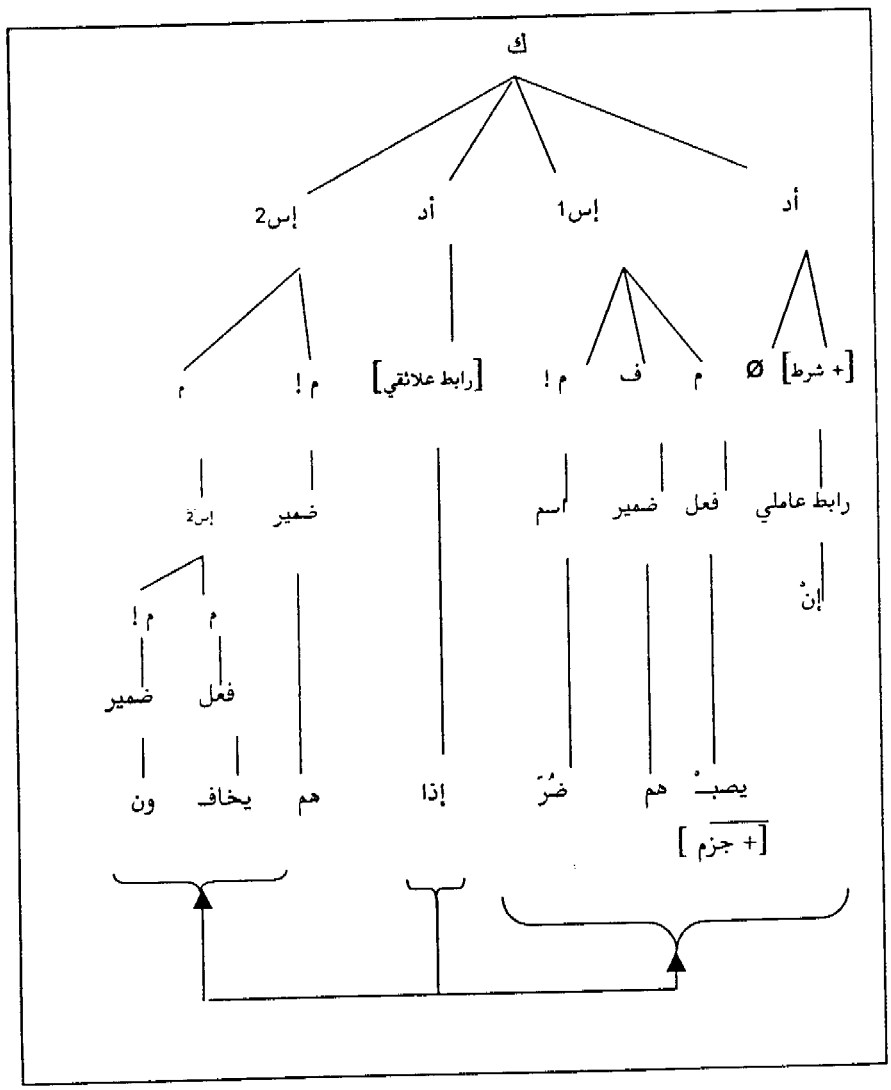

إن الرابط المعلّة في (4 ب) هو إذا التي تشبه الرابط المعلّق في (3 ب) وهو الفاء. من هنا لا يجوز أن نُدخِل الفاء هذه على إذا ونقول (فإذا هم يخافون) خشية أن يصبح عندنا رابطان للجزاء بجوابه وبذلك سيكون الكلام قبيحاً نحوياً.

لنفترض أن جملة الجزاء وجوابه ليس فيها رابط معلّق فإن التحويل سيتخذ مساراً آخر كما هي الحال في التحويل الذي يجري على (5 ب) لتصبح (6 ب) :

(5) أ. أنا كريم إن تأتني (جملة نواة = الأصل)

ب

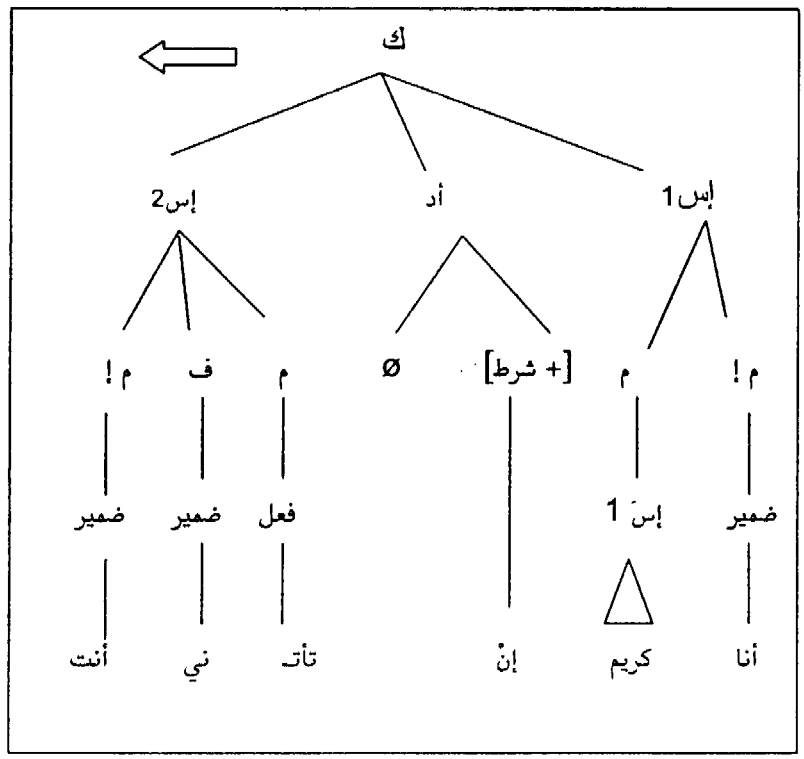

(6) أ. إن تأتني أنا كريم (مبنية على الأصل) (من ضرائر الشعر)

ب.

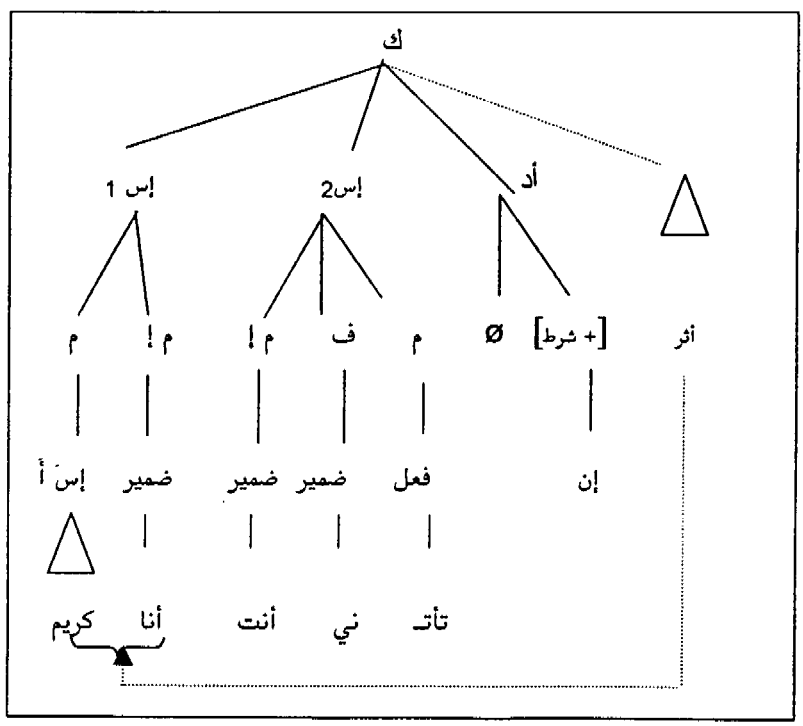

نلاحظ في الأمثلة (5 ب) و(6 ب) عدم وجود رابط شرطي يعمل في الجواب ويعلقه بالجزاء، ذلك لأن الجملة التحويلية (6 أ) جاءت نتيجة لضرورة شعرية، لذلك فإن الجواب حُمل وبُني على الابتداء (أي عُلّق بالابتداء) وأرجع إلى الأصل كما هو في (5 أ) أي (أنا كريم إن تأتني).

وهكذا يمكننا أن نقول بأن الخروج عن الجزاء يمكن أن يكون لضوابط ثلاثة :

(أ) للابتداء.

(ب) لليمين أو للقسم.

(جـ) لمعيار دلالي (كيفما تصنع أصنع= أي على أي حال تكن أكن).

من هنا يمكننا أن ننقل جملة الابتداء ونضعها في محل جواب الشرط دون عمل الشرط فيها.

ب.

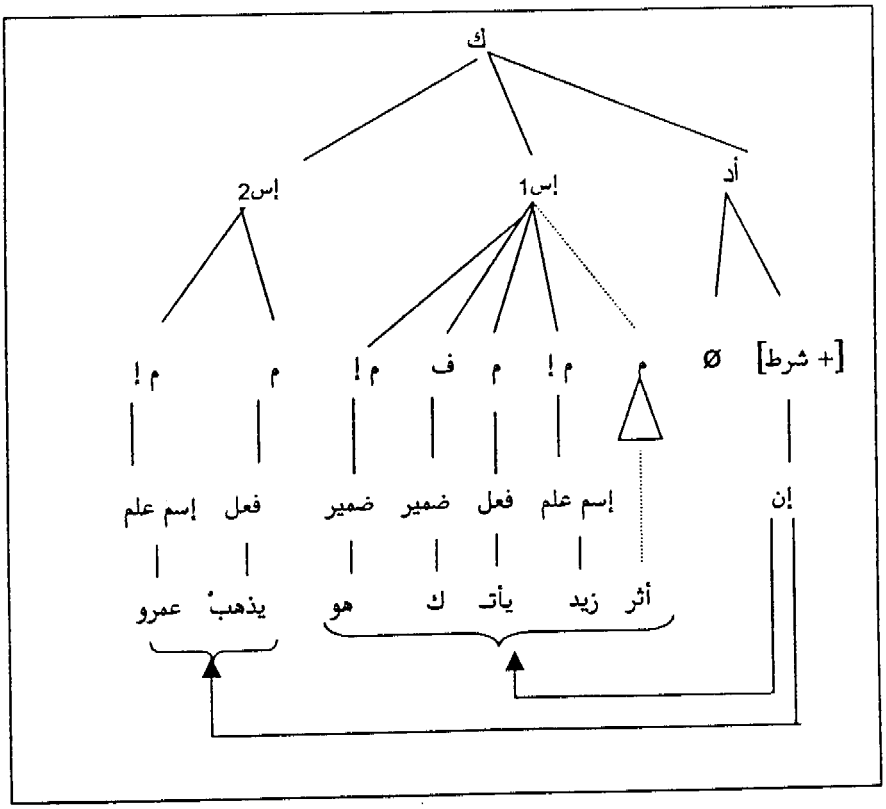

ونرى سيبويه يتحدث عن "**خروج**"، آخر وذلك عندما يتقدم الاسم على فعل الجزاء فتجتمع الأداة مع الاسم الأمر الذي يجعل الجزاء وجوابه قبيحا في نظر سيبويه. فإذا حدث مثل هذا في الشعر فإن سيبويه يضع له ضابطا معينا لتخريجه وإجازته. يتلخص هذا التخريج بربط الاسم الذي يأتي بعد الأداة بفعل محذوف يفسره ما بعده وبذلك فإن الاسم سيعلّق بهذا الفعل المحذوف ويأخذ منه صفاته النحوية والدلالية.

إن مثل هذا التركيب يخضع لقاعدة الحذف التحويلية (deletion). ويتضح هذا الإجراء في الأمثلة التالية:

(7) أ. إن زيدٌ يأتك يذهبْ عمرو

وهكذا فإن البنية العميقة (أو الأصل)للتركيب(7 أ) هي :

جـ : إن يأتك زيدٌ يأتك يذهب عمرو

ولكن بعد تطبيق قاعدة الحذف يصبح الفعل في البنية التقديرية (بمصطلح سيبويه) أو في البنية العميقة (بمصطلح تشومسكي). وشبه بهذا الربط والتعليق بالمحذوف بعض التراكيب التي يحذف منها فعل الجزاء وجوابه يقول سيبويه :

"ومن العرب من يقول : إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً.

كأنه قال: إن كان (الذي عمل) خيراً جُزي خيراً، وإن شراً جُزي شراً"[2].

(8) أ. إن عمل هو خيراً جُزي هو خيراً

ب.

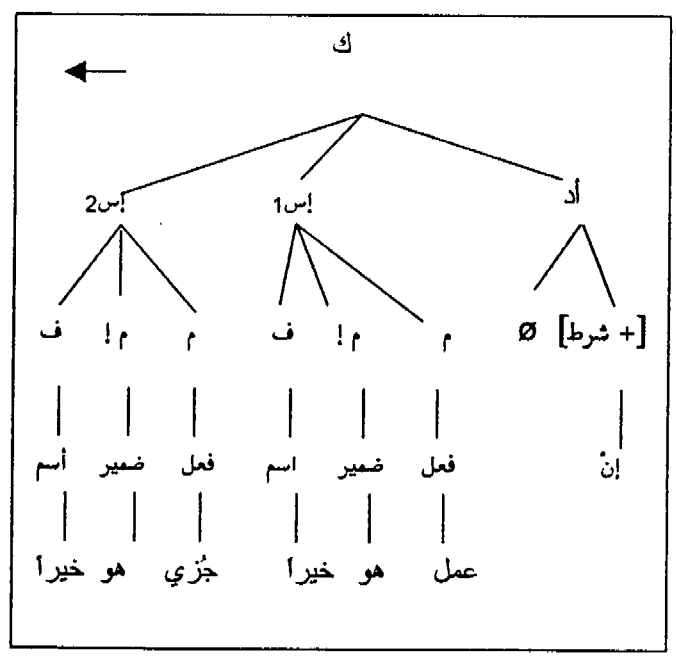

وهذا يعني أن فعل الجزاء وفاعله ثم فعل الجواب وفاعله قد حذفا من التركيب وقد أدخلت (الفاء) الرابطة لتعليق الجواب بالجزاء.

فإذا وضعنا ما قاله سيبويه بهذا الشأن في إطار المدرسة التوليدية والتحويلية، فإن ذلك يعني أن هناك قاعدتين تحويليتين: الأولى هي قاعدة الحذف (deletion) والثانية هي قاعدة الإضافة (addition). يتبين هذا الإجراء من خلال المثال التالي:

---

[2] سيبويه (ت180هـ) الكتاب مج3 (ص 258)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (1966) الطبعة الأولى.

جـ .

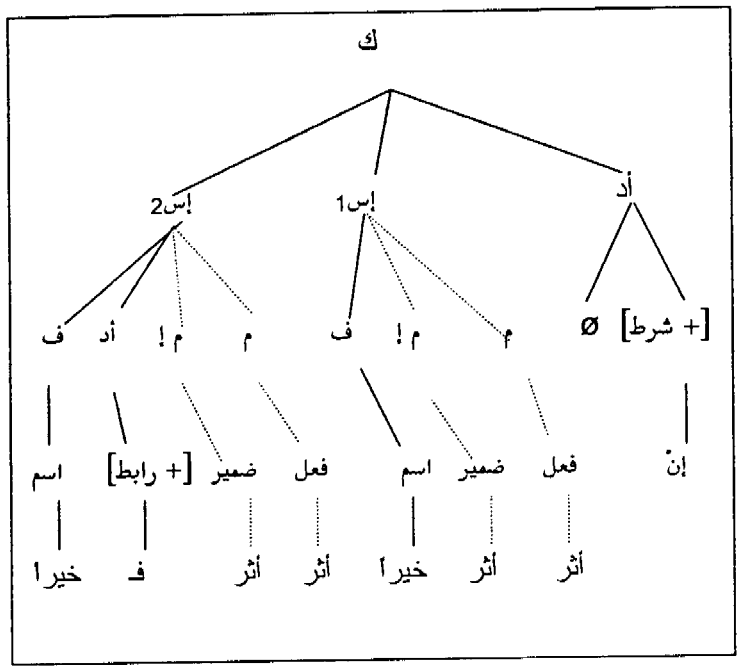

إن مفهوم الخروج هذا يمكننا ترجمته بمفهوم التحويل المقيد عند تشومسكي(Condition on Transformation). أي الخروج عن قواعد الأصل إلى قواعد القيد. وعلى هذا نستطيع أن نتلمس هنا التشابه بين مفاهيم النحاة العرب ومفاهيم اللسانيات الحديثة. فإذا لم يجز قواعدياً أن نربط جملة الجواب الفعلية بالجزاء عن طريق (الفاء) ونقول:

- إنْ تأتني فأكرمْك (بجزم الجواب)

فإنه يجوز (قبولياً) أن نحمِّل تلك الجملة على الابتداء (فأنا أكرمُك) ونقول:

- إنْ تأتني فأكرمُك (برفع الجواب)

إن البنية التقديرية لهذه الجملة عند سيبويه هي:

- إن تأتني فأنا أكرمُك

وبمصطلح تشومسكي إنها البنية العميقة التي تولد الجمل التي هي لضرائر معينة.

ومن الروابط التي تربط الجزاء بجوابه **رابط الصلة** كما هو موضح في الأمثلة التالية:

(9) أ. آتي من يأتيني

ب.

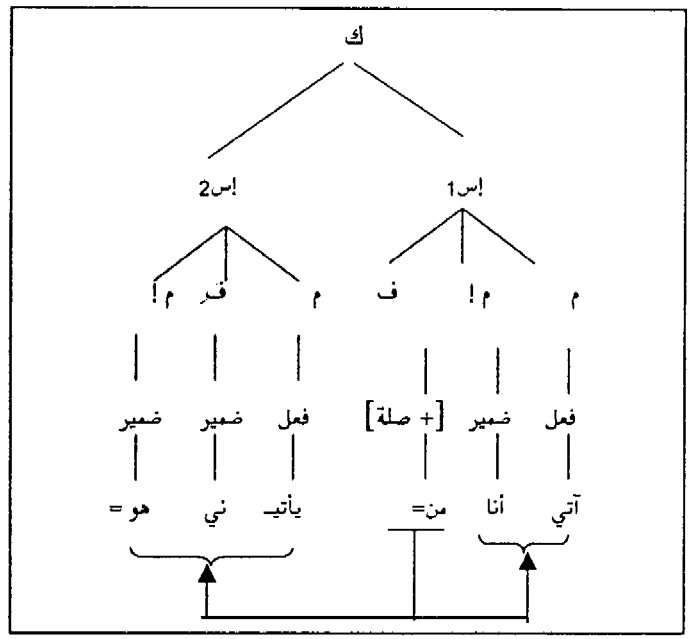

(10) أ. أقول ما تقول

ب.

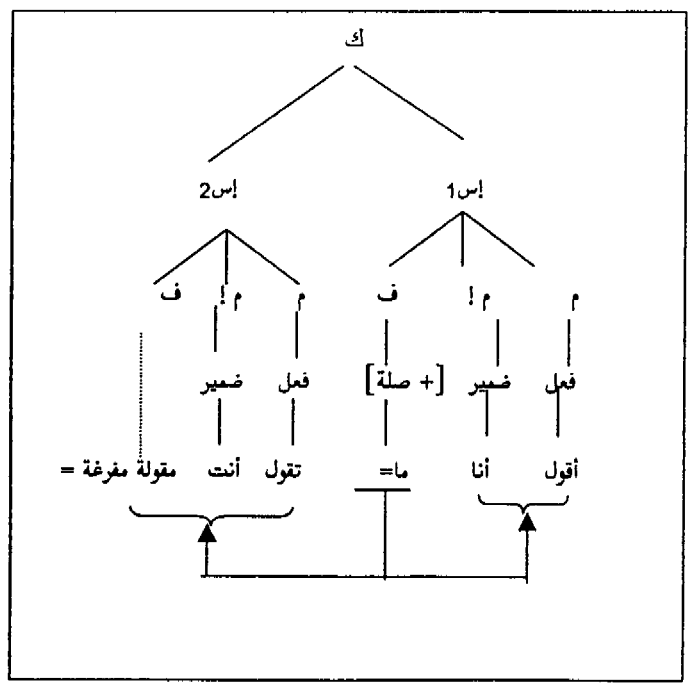

(11) أ. أعطيك أيها تشاء

ب.

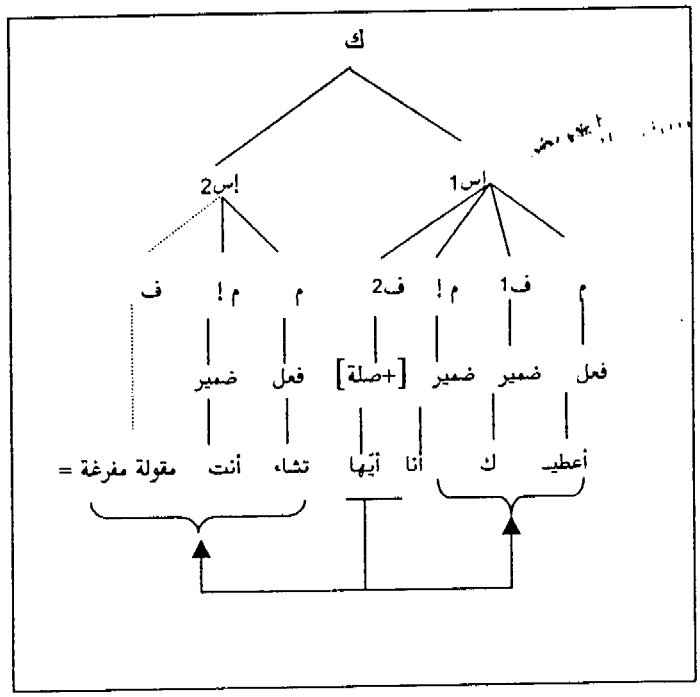

إن الأسماء التي يجازى بها في الأمثلة السابقة وهي (من- ما- أيها) تتنـــزل منـــزلة الاسم الموصول فتحمل عليه. **والاسم** الموصول بطبيعة الحال معلّق بما قبله بنيوياً (في **محل** نصب مفعول به) ومعلّق بما بعده جزائياً، أي إنه يدمج التركيب الذي بعده بالتركيب الذي قبله، ثم إن هذا الاسم الموصول متطابق مع ما بعده، فهو يتطابق مع الـــ (م ! - هو) في (9 ب) ومع الـــ (ف - مقولة مفرغة) في (10 ب) ومع الـــ (ف - مقولة مفرغة) في (11 ب).

هناك نوع آخر من **الروابط** التي تربط الجواب بالجزاء، ذلك لأن الجواب هنا معلّق بالأول غير مستغن عنه، كما أن الأول معلّق بالثاني لأنه لا يستطيع أن يستغني عنه بنية ووظيفة.

يقول سيبويه:

"... هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض"[3]

(3) المصدر نفسه (ص 93-94).

التعليق بالأمر

(12) أ. ائتني آتك

ب.

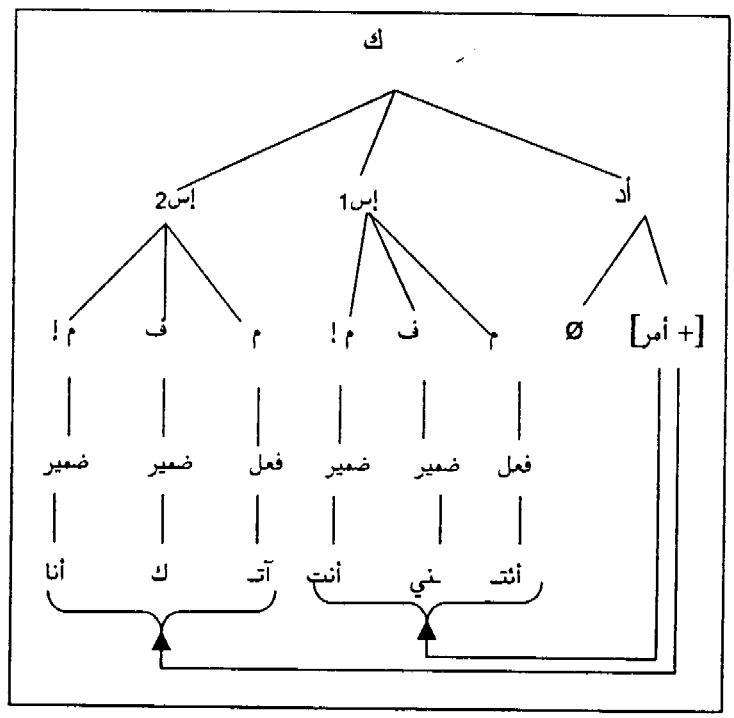

إن الجواب في (12 ب) معلق بالأول (فعل الجزاء)، والتعليق ليس عن طريق **الرابط المعجمي** فحسب وإنما عن طريق **الرابط التجريدي** أيضا والذي يقع تحت عجرة الـ (أد).

التعليق بالنهي

(13) أ. لا تفعلْ هذا تندمْ.

ب.

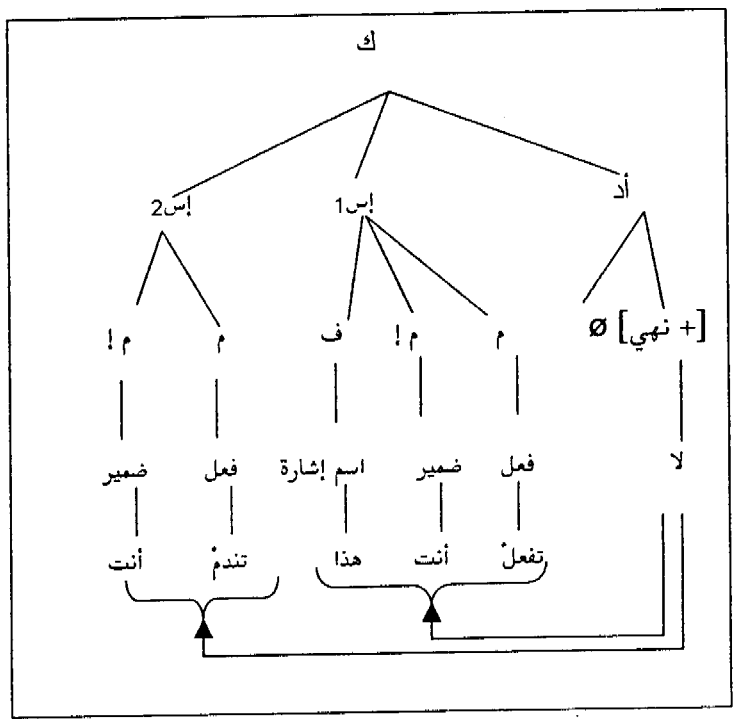

إن الرابط في (13 ب) هو النهي الذي يعلّق الجواب بفعل الجزاء تعليقاً معجمياً (لا) وتعليقاً تجريدياً (النهي).

التعليق بالاستفهام

(14) أ. أين تذهبْ أذهبْ

ب.

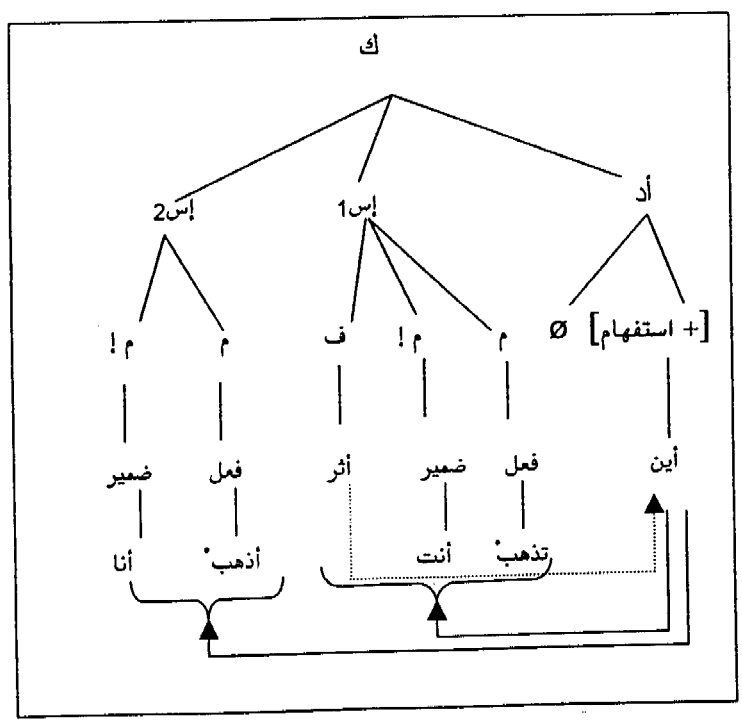

نلاحظ هنا أن عامل الاستفهام في (14ب) يعمل في الجواب فيمنحه صفة الجزم ثم يعلقه بالجزاء تعليقاً معجمياً (أين) وتعليقاً تحريديا (الاستفهام). ونلاحظ أيضاً أن الظرف (أين) قد نُقل بقاعدة تحويلية من عجرة الـــ (إس1) إلى عجرة الـــ (أد) تاركاً أثراً خلفه. والدليل على هذا الأثر أن (أين) هي اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية وهو متعلق بفعل الجزاء. وصفة النصب هذه كان قد منحها له فعل الجزاء (تذهب).

التعليق بالتمني

(15) أ . ليت زيداً حاضرٌ يحدثُنا

ب.

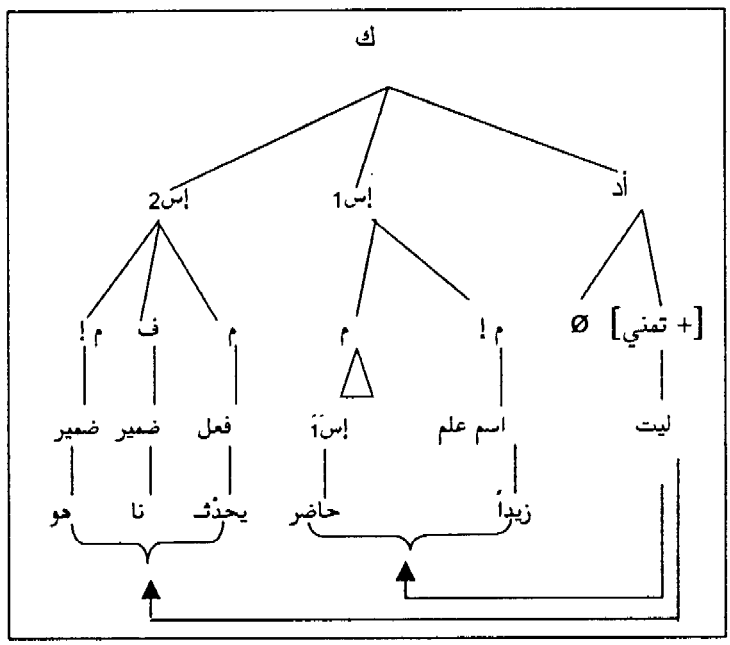

إن الرابط (ليت = التمني) له أكثر من وظيفة نحوية ودلالية فهو :

أولاً : يعمل في اسم العلم (زيداً) فيمنحه صفة النصب كونه من الحروف المشبهة بالفعل.

ثانياً : يعمل في الخبر (حاضر) فيمنحه صفة الرفع.

وثالثاً : يعمل في جواب الجزاء (يحدثُنا) فيمنحه صفة الجزم.

ورابعاً : يعمل في الجزاء وجوابه ليربطهما ويعلقهما من الناحية الدلالية.

التعليق بالعرض

(16) أ. ألا تنـــزلُ تصبْ خيراً

ب.

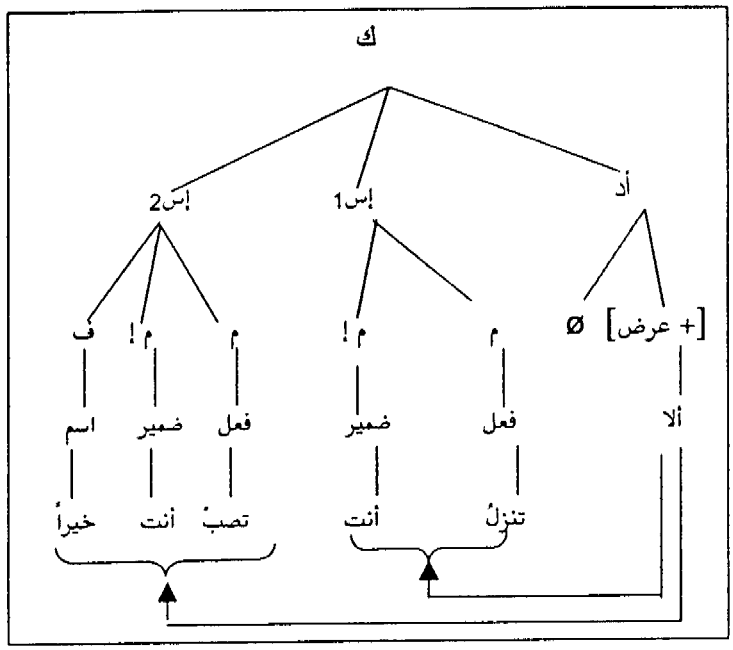

إن الرابط هنا يعمل في جواب الجزاء ليمنحه صفة الجزم ويعمل في الجزاء وجوابه فيعلقهما ويربطهما دلالياً.

والواقع إن سيبويه يعلل جزم جواب الجزاء في هذه الأساليب العربية بأنها تتضمّن معنى الشرط. وبهذا فإنه يقيس ما هو دلالي على ما هو نحوي ولكن ضمن ضوابط وقيود معينة.

4. ضوابط الربط والتعليق:

هناك بعض الأسماء التي يجازى بها تخالف الأبنية التي رأيناها من قبل وذلك على مستوى قواعد الأصول وليس على مستوى قواعد الخروج أي خروج القواعد عن الأصول التي وضعت لها.

هذه القواعد تندرج تحت ما يسمى الاستثناءات أو الضوابط بالمفهوم اللساني الحديث. ويتبين هذا الأمر من خلال الأمثلة التالية:

1. أقول **مهما** تقلْ.
2. أكون **حيثما** تكنْ.
3. أكون **أين** تكنْ.
4. آتيك **متى** تأتني.
5. تلتبسُ **بما أني** تأتها.

فهذه الأسماء (مهما، حيثما، أين، متى، أنى) تُنـــزّل مـــنـــزلة أداة الشرط (إنْ) لذلك تجزم الجواب وتربطه بالجزاء، ولكن لا يكون الفعل صلة لها كما كان الأمر في (من- ما- أيها).

هناك نوع آخر من الضوابط يظهر عندما تتصدر الكلام المجازى عوامل معينة فيكون العمل لها وبذلك تُبطل عمل الجزاء. من هذه العوامل التي يذكرها سيبويه (إنّ- كان- ليس) كما هو موضح في (6أ) و (6ب):

(6)أ. { إنّ / كان / ليس } من يأتيني آتيه.

ب.

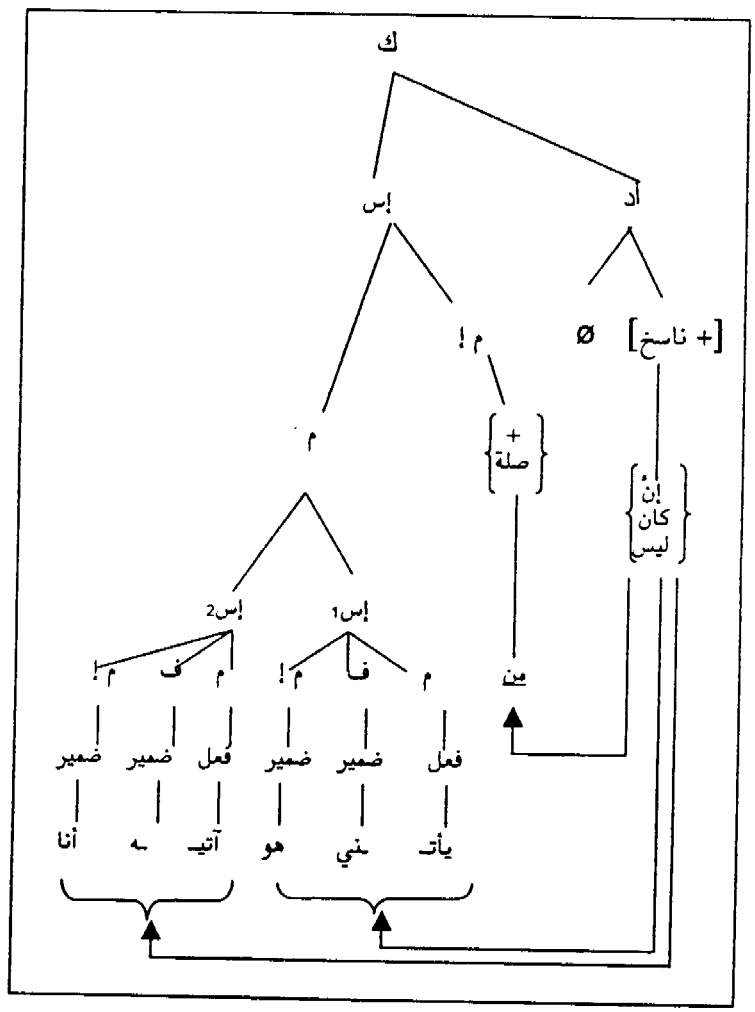

إن اسم الصلة مَنْ غير جازم لما بعده لأن العوامل التي سبقته وهي (إن- كان – ليس) أبطلت عمله وحولته إلى اسم موصول فقط. ولكن عندما تجد العوامل المذكورة ما تعمل فيه فإن الاسم الرابط مَنْ يعود ليعمل في الجزاء وجوابه كما هو موضح في (7أ) و (7ب):

(7) أ. { إنه / كنت / لست } من يأتني آته

ب.

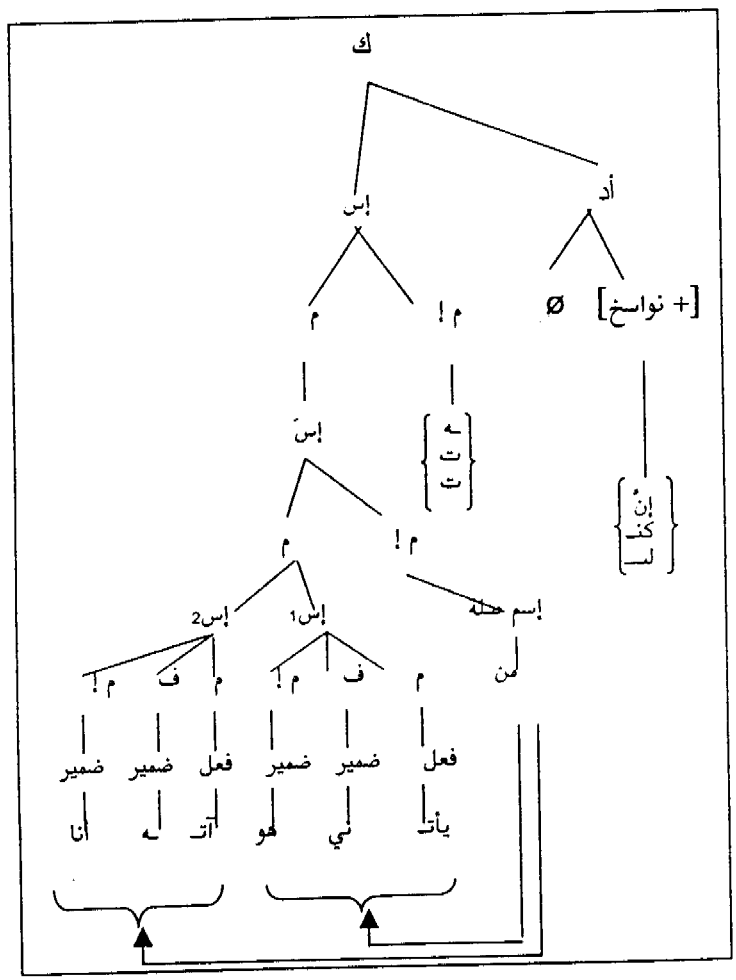

إن الرابط **مَنْ** هنا يعمل في الجزاء وجوابه فيعلقهما. وهذا جائز لأن النواسخ التي تتقدمه قد وجدت ما تعمل فيه وبذلك استطاع الجزاء أن يتحقق ويكون متغيراً حراً (Free variable).

ومن المواضع التي يبطل فيها عمل الجزاء **موضع الابتداء**------ ، أي عندما يكون اسم الجزاء مبتدأ ويكون الجزاء وجوابه خبراً----------

---- ----- إن الربط والتعليق هنا لا يأتي من عمل الجزاء وإنما يأتي من عمل الابتداء.

ولكن هذه الأسماء تصبح حرة في العمل إذا اتصلت بها حروف الجر التي تعمل فيها وتجعلها في الوقت نفسه تعمل في غيرها في الجزاء.----. إن البنية العميقة لمثل هذه التراكيب تتجلى في (8ب) و (9 ب):

(8)أ.على أي فرس أحملْ أركبْه

ب.

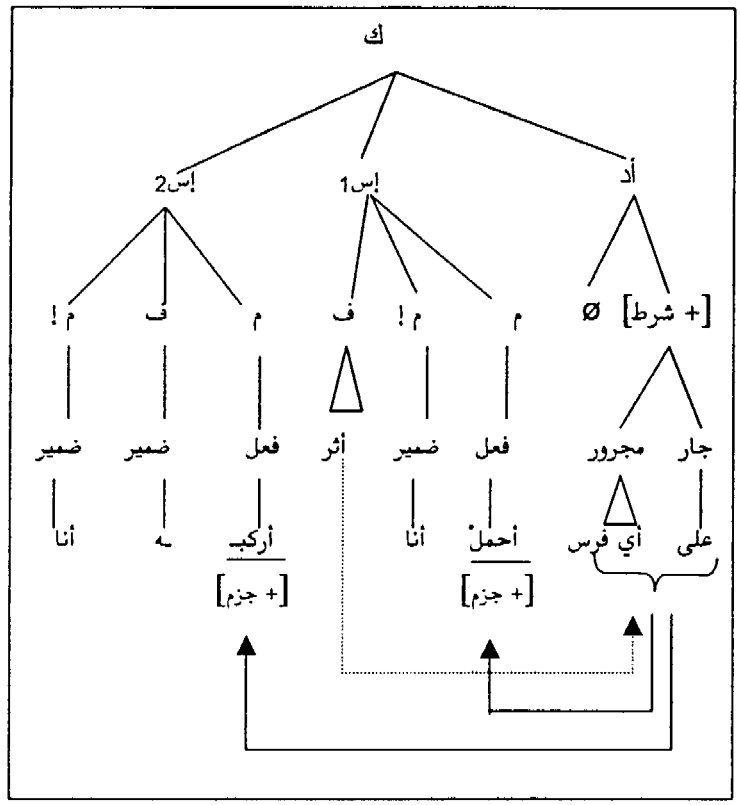

(9) أ. بمن تثقْ أثقْ به

ب.

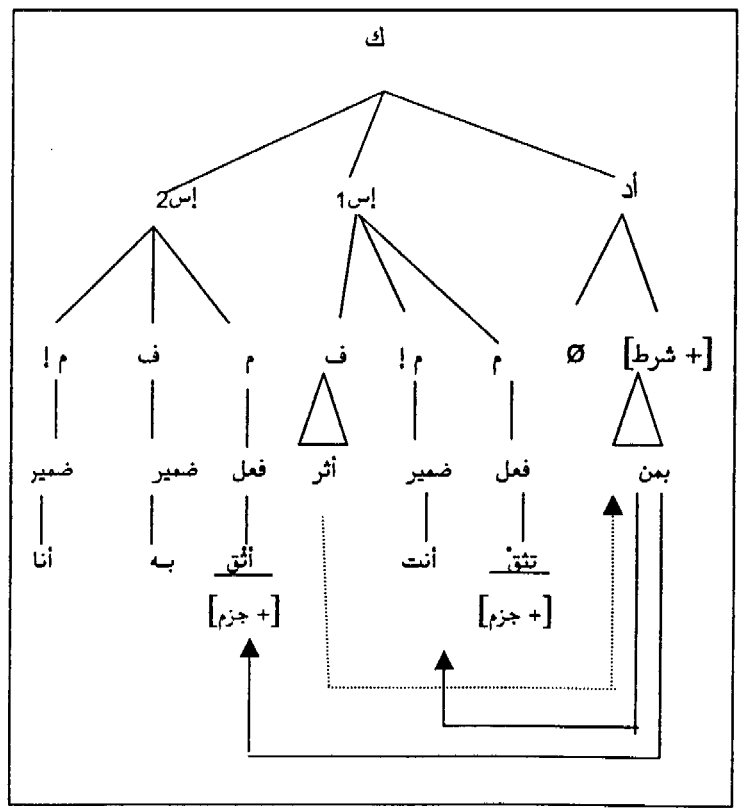

والواقع تُظهِر اللغة العربية بعض الجمل التي تكون فيها أسماء الجزاء مضافة إلى أسماء أخرى وإن هذه الإضافة لا تؤثر في عمل الجزاء ----------

(10) أ. برأي من تثقْ أثقْ.

ب.

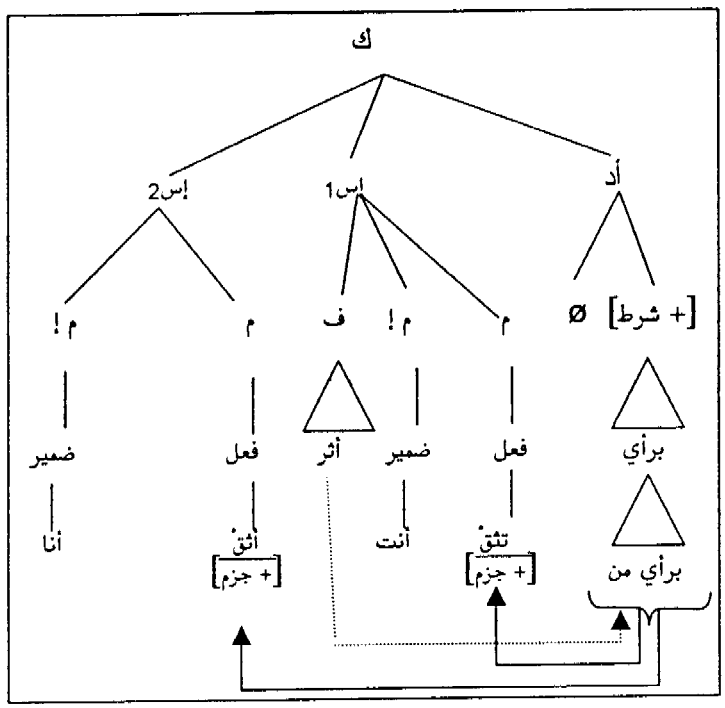

نلاحظ في (10ب) أن العجرة الأولى للجزاء هي عجرة الجار مع اسم الجزاء المجرور وأن العجرة الثانية للجزاء هي عجرة المضاف مع اسم الجزاء المضاف إليه.

إن العنصر الذي يعمل في الجزاء وجوابه من هذين المتلازمين هو من ذلك لأن ما يضاف إلى من ويجرها هو بمنـــزلة من في العمل.

- لنتأمل المثال التالي :

يذكر سيبويه بعض الكلام الذي يطرأ عليه تحويلات معينة لا تؤثر بدورها في الجزاء ولا تبطل عمله، ولكن ضمن قيود معينة، تتلخص في أن التحويل الجزائي لا بد أن يتم **أولاً** وأن التحويل الاستفهامي يتم **ثانياً** وإلاّ فإن الكلام سيكون غير نحوي. لنتأمل المثال التالي :

(11) أ. أ إنْ تأتني آتك؟

ب.

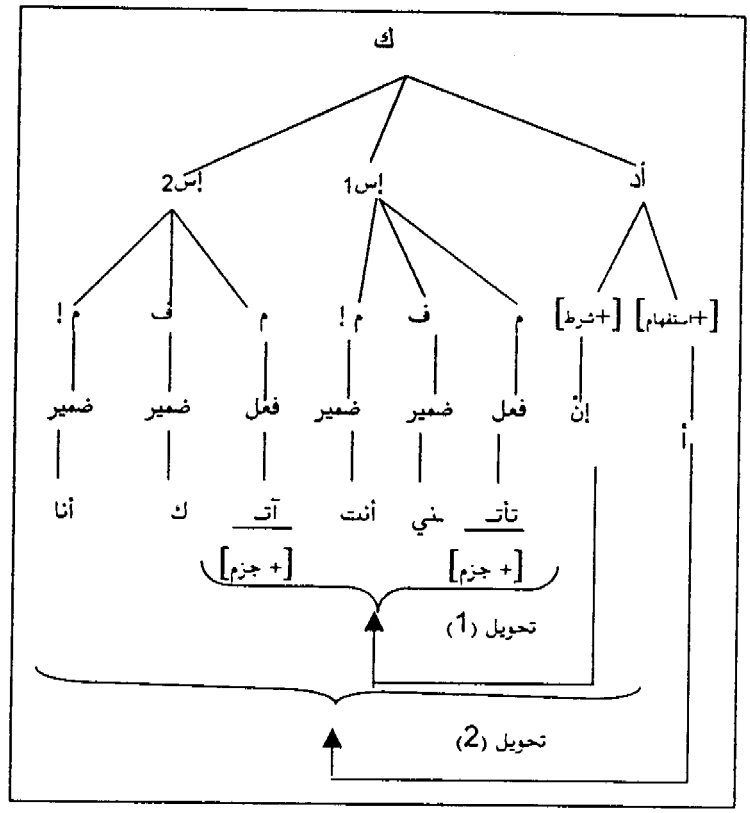

إن الرابط الجزائي (إنْ) يعمل في فعل الجزاء وجوابه، أي إنه يحوِّل الكلام الأساسي إلى كلام جزائي (شرطي) من خلال دمج الجواب بجزائه ومن خلال منح الأفعال حركة إعرابية (نحوياً)، وبـــالتالي فإن التحويل يتم أيضا من خلال تحقق الجزاء بتحقق الجواب (دلالياً).

أما ألف الاستفهام (أ) فليس لها عمل نحوي لأنها أداة غير عاملة نحوياً ولكنها عاملة دلاليا لأنها تحول الكلام من حالة التصريح إلى حالة الاستفهام.

ولكن هذين التحويلين (الجزائي ثم الاستفهامي) مرهونان **برتبة التحويل**. يجب أن يبدأ العمل في الجزاء أولاً ثم الاستفهام ثانياً وإلاّ فإن هذا التحويل سيولد كلاما خاطئا من الوجهة النحوية.

لنتأمل مثالاً آخر حول رتبة التحويل في الكلام العربي:

(12) أ. أ متى تزرْني أزرْك ؟

ب

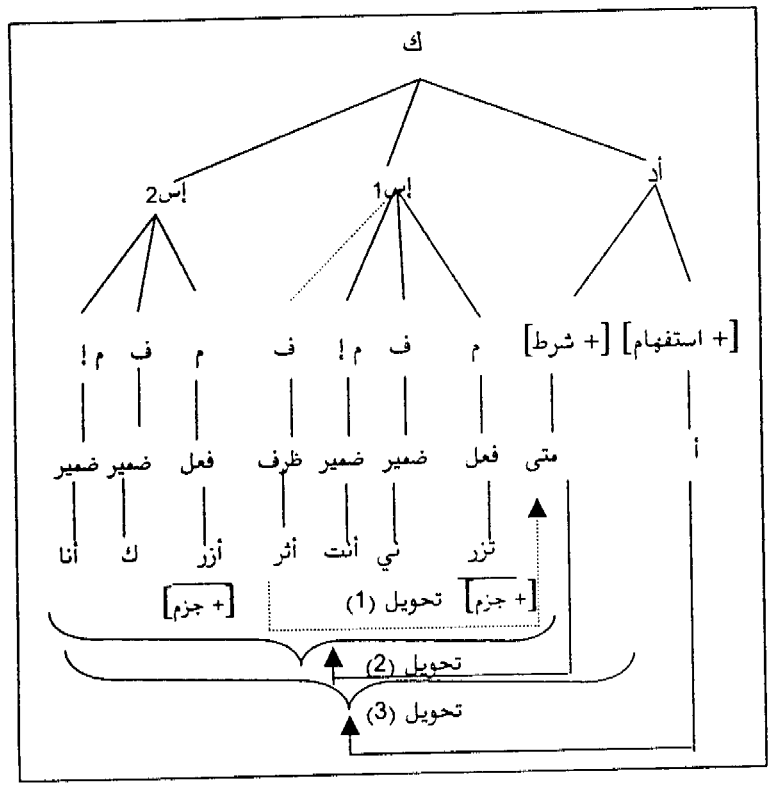

هناك ثلاثة تحويلات في المثال (12 ب):

الأول: أن الفضلة (متى= ظرف زمان) تقع تحت عجرة الـ (اس1) وأن الفعل (تزرني) يعمل فيها ويمنحها صفة نحوية (النصب على الظرفية الزمانية) وصفة دلالية (+ زمن)، وقد انتقلت متى بقاعدة تحويلية إلى عجرة الـ (أد).

الثاني: أن متى الجزائية (وبعد أن انتقلت) عملت في الجزاء وجوابه فمنحتهما صفة الجزم وحولت الكلام الأساسي البسيط إلى كلام جزائي معقد (مدمج).

الثالث: يتعلق بالأداة الاستفهامية (أ) التي حولت الكلام الصريح إلى كلام استفهامي.

هذه التحويلات الحديثة التي وصفناها طبقاً لمدرسة تشومسكي كانت قد اختصرتها المدرسة الخليلية بكلام بسيط ولكنه مهم وخطير عندما قال سيبويه:

"... وذلك لأنك أدخلت الألف (الاستفهامية) على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيره... ألا ترى أنها (أي الألف الاستفهامية) تدخل على المجرور والمنصوب والمرفوع فتدعه على حاله ولا تغيره عن لفظ المستفهم. ألا ترى أنه يقول:

(مررت بزيدٍ) فتقول (أزيدٍ؟) وكذلك تقول في النصب والرفع[4].

وهذا يعني أن الفضلة (متى= الظرفية الزمانية) كان قد عمل فيها فعل الجزاء قبل أن تعمل فيه وفي جوابه والدليل على هذا الافتراض هو أن متى قد أعربها النحاة في مثل هذا الموضع على أنها اسم جزاء جازم في محل نصب على الظرفية الزمانية. وهي معلّقة بفعل الجزاء سواء تأخر أم تقدم.

إن السبب الذي جعل سيبويه يقترح أن الاستفهام لا يستطيع أن يؤثر في الكلام الذي عمل بعضه في بعض من الناحية النحوية هو أن الاستفهام لا يقوى على العمل النحوي البنيوي ولكنه يقوى فقط على العمل الدلالي.

لنتأمل المثال (13) حيث إن الرابط الجزائي الاستفهامي (من= م !) يقع خارج الجملة الفعلية.

(4) المصدر نفسه (ص 82-84).

(13)أ. أ من يفعلْ ذاك أزرْه ؟

ب.

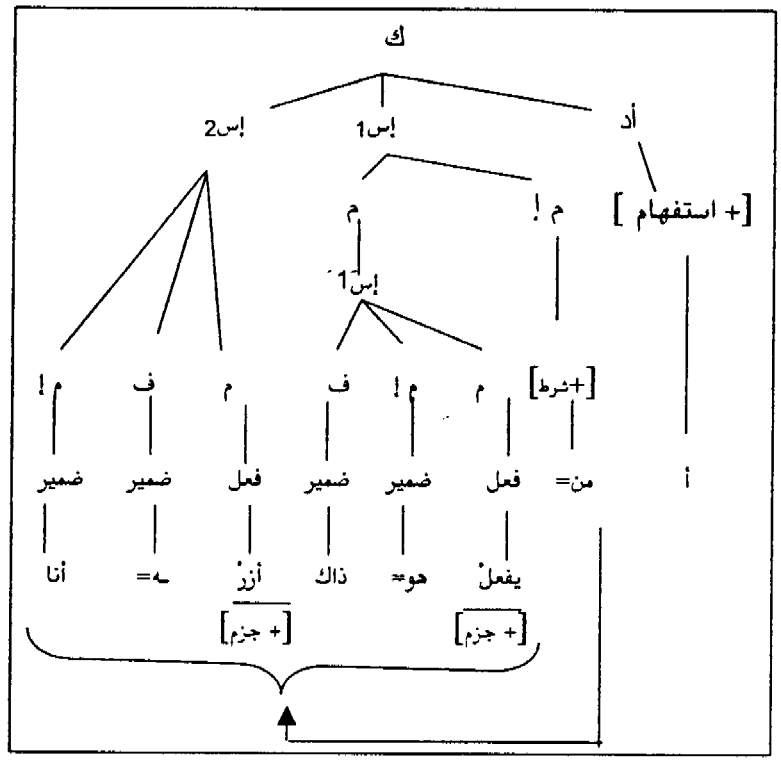

نلاحظ في (13ب) أن اسم الجزاء (من) يقع في موضع المبتدأ المرفوع، وهذا الاسم يعمل في فعل الجزاء وجوابه عملاً نحوياً. أما الأداة الاستفهامية (أ) فإنها تحول الكلام دلالياً من حالة صريحة إلى حالة استفهامية، وهي بهذا لا تؤثر في الجزاء الذي عمل بعضه في بعض. إن الضابط المفروض على الرابط الجزائي (من) هو أنه يجب أن يتطابق مع الضمير العائد عليه والذي هو في عجرة الـــ (إس1) الفعلية، أي (هو) ويتطابق أيضاً مع الضمير العائد عليه والذي هو في عجرة الـــ (إس2) أي (ـــه).

وهذا يدل على أن الإسناد الثاني مندمج بالإسناد الأول من خلال مبدأين اثنين هما مبدأ الجزاء، ومبدأ التعليق.

ومن المواضع التي يبطل فيها عمل الجزاء دخول القسم على الكلام المجازى ---------- إن البنية العميقة لهذا التركيب المعقد يمكن أن توضح في المثال التالي :

(14) أ. والله إنْ تكرمْني أكرمُك.

ب.

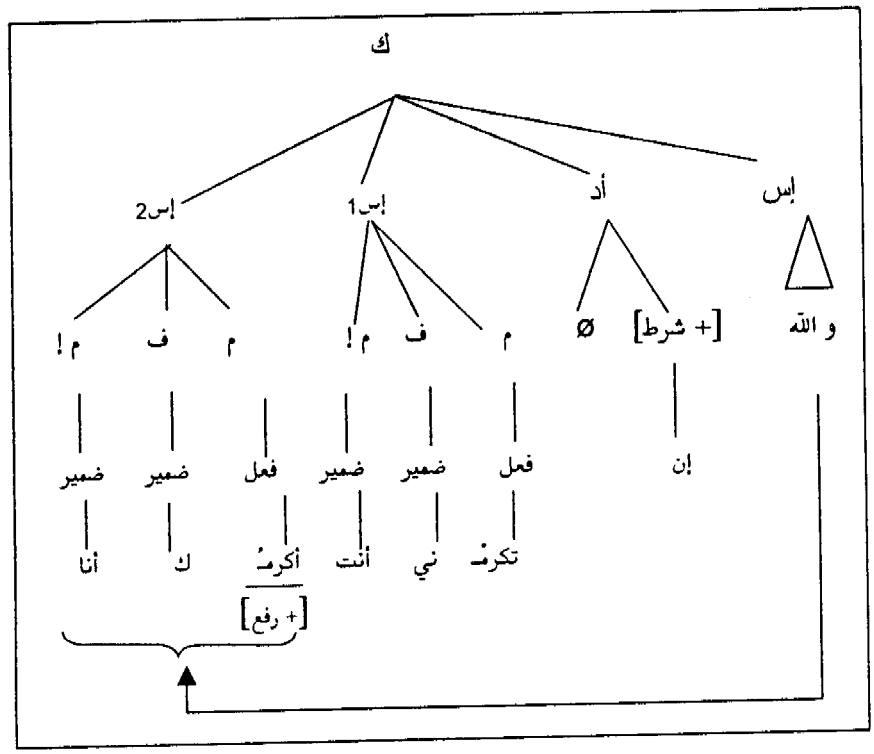

إن دخول القَسَم في المثال (14ب) – خلافاً للاستفهام- يبطل عمل الجزاء ويعلق الجواب عليه. فإذا عمل الجزاء مع وجود القسم فإن الكلام سيكون محالاً. والمسوغ الدلالي- على حد رأي سيبويه – هو أن حرف الشرط (إنْ) فيه **معنى الشك**، من هنا فإن **القسم والشك** لا يجتمعان معا. إن القيد الدلالي هنا يحدُّ من قوة القيد النحوي. ففي هذا القيد يلتقي النحاة مع الأصوليين الذين يطلقون على هذه الحالة عبارة "محقق الوجود". إذ إن حرف الشرط (إنْ) لا يعلّق عليه إلاّ "محتمل الوجود والعدم" على حد تعبيرهم (5).

وبطبيعة الحال إن القسم (والله) محقق الوجود، لذلك فإن الفعل (أكرمُك) يجب أن يأخذ صفة الرفع، وبالتالي سوف يعلّق على القسم ليكون جوابه. وكأننا نقول عندها ما هو أصل أي: (والله أكرمُك إنْ تكرمْني) أو (إن تكرمْني والله أكرمُك).

ومن المواضع التي رأينا أن عمل الجزاء يبطل فيها، موضع الابتداء، أي إذا تقدم الابتداء على الجزاء كما هو الأمر في المثال التالي:

(15) أنا- والله- إن تكرمْني أكرمُك.

إن الكلام في (15) مبني على المبتدأ – أنا، وإن القسم هنا ليس له وظيفة نحوية أو دلالية، ذلك لأنه لغو كما يقول سيبويه. من هنا فإن الجواب (أكرمُك) يجب أن يرفع ويعلّق بالابتداء، وذلك لأنه مبني عليه.

رأينا من قبل أن بعض الأفعال تقع بين الجزاء وجوابه ولكنها لا تؤثر في عملية الربط والتعليق. ويتبين هذا في المثال التالي:

(5) لمزيد من التفاصيل راجع ابن قيم الجوزية (ت 751 هـ) بدائع الفوائد، مج1 (ص 44) دار الخير 1994، دمشق.

(16) أ. إنْ تأتني، تسألُني، أعطك.
= إنْ تأتني، سائلاً، أعطك.

ب.

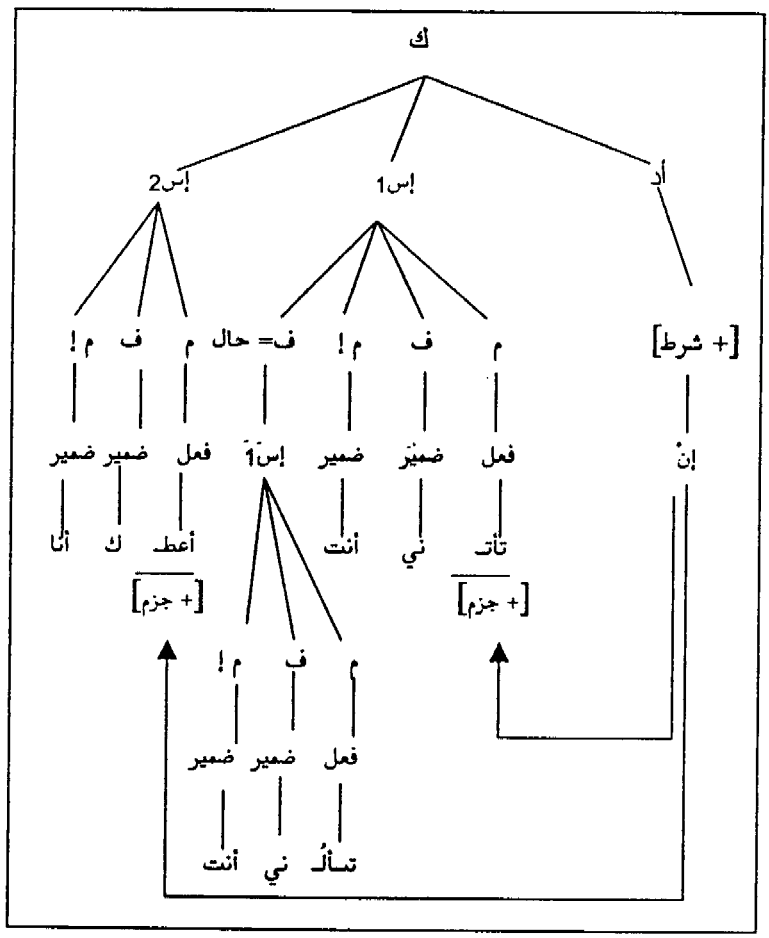

نلاحظ في (16ب) أن رابط الجزاء (إنْ) يعمل في الجزاء وجوابه، كما أن الـ (إسَ1) يقع موقع الحال المنصوب بفعل الجزاء. هذا الإجراء يستدعي مطابقة بين الـ م إ في الـ (إس 1) والـ ف في الـ (إس2) (أي أن أنت = ك). ويستدعي مطابقة أخرى بين الـ ف في الـ (إس1) والـ م إ في الـ (إس2)، (أي أن ني = أنا).

وفي بعض الحالات فإن بعض هذه الأفعال التي تقع بين الجزاء وجوابه تُحمل على فعل الجزاء فتكون مبنية على البدل منه كما هي الحال في المثال التالي:

(17) متى تأتنا، تُلممْ بنا، تجد أخاك.
تأتنا = تلممْ بنا.

إن الفعل الواقع بين الجزاء وجوابه هو بدل من الجزاء، والبدل بمنـزلة المبدل منه نحوياً ودلالياً. ومن المفترض أن اسم الجزاء متى (الظرفي- الزماني) انتقل بقاعدة تحويلية من التركيب (تأتينا أنت متى) إلى مقدمة التركيب (متى تأتنا.....) بعد أن عمل فيه فعل الجزاء ومنحه صفة النصب وصفة الزمن. أضف إلى ذلك أن هناك تطابقاً بين الضمائر الواقعة في الجزاء والبدل والجواب.

5 نتائج البحث

هذه الحقائق تقودنا إلى معضلة صعبة تتمثل في هذه الأسئلة:
هل نستطيع أن نضع فرضية سيبويه في الجزاء وجوابه

ضمن إطار النحو العالمي لتشومسكي؟ أم هل نستطيع استثمار النحو العالمي لتطوير النظرية النحوية التراثية؟

ولكن السؤال الذي يبدو منطقيا وبعيداً عن العاطفة هو هذا:

هل استطاع تشومسكي في نظريته التوليدية والتحويلية التي امتدت منذ عام 1957 حتى الآن أن يقترب من جوهر التحليل النحوي العربي ويدعم بالتالي تحليلات الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه؟

بعيداً عن أية نزعة قومية أو دينية نستطيع أن نقول مطمئنين ومن نزعة علمية خالصة أن تشومسكي وبعد حوالي أربعين سنة من العمل على نظرية النحو العالمي (Universal Grammar) استطاع أن يتوصل إلى ما كان قد توصل إليه الخليل وسيبويه حول فرضية العمل والربط (G.B. Theory). وهذا ما ألمح إليه تشومسكي نفسه في مظان مختلفة من كتاباته وحواراته[6].

وينبغي ألا ننسى أن ذهنية الخليل هي ذهنية رياضية استثمرها في الدراسة النحوية والموسيقية والعروضية والمعجمية.

ولكن علينا أن نعترف من جهة أخرى أن هذه النتيجة خطيرة وتأتي خطورتها من أنها نسبية تبقى خاضعة للدرس والاستقصاء والتمحيص المستمر. ولا يمكن أن تصبح هذه النتيجة مؤكدة إلاّ باستقراء الافتراضات اللسانية واستنباطها تلك الافتراضات التي كان قد بناها الخليل وسيبويه وكل من تبعهما في إطار المدرسة الخليلية القديمة والحديثة. وليست فرضية الجزاء إلاّ غيضاً من فيض فرضيات كثيرة شكلت مناهج مختلفة أدت إلى بلورة النظرية النحوية العربية.

على أية حال، ومن منطلق الأمانة العلمية، لا يمكننا إلاّ أن نعترف بأن التحليل اللساني عند تشومسكي ومن سار على نهجه كان قد بُني وأسس على حقول معرفية متنوعة كالفلسفة والرياضيات والفيزياء والهندسة الخاسوبية- المعلوماتية والبيولوجيا وعلم النفس...الخ. فقد كانت هذه الحقول المعرفية جميعها عوناً لتشومسكي لكي يكشف ما لم يكن بالإمكان اكتشافه في اللغة من قبل.

من هنا تأتي أهمية استفادة الباحث العربي المعاصر من تقنية التحليل اللساني الغربي الحديث. وهذا يعني أنه يمكن للنظرية النحوية العربية أن تتطور من خلال فهمها وهضمها لمعطيات المعرفة اللسانية الحديثة وبالتالي الاستفادة من هذه المعطيات واستثمارها في خدمة اللغة العربية. وبهذا نكون قد أخذنا بمبدأ مهم جداً في بناء النظريات العلمية هو **مبدأ تراكمية العلم** الذي يعني أن الحديث لا بد أن يفهم القديم من أجل أن يتجاوزه إلى ما هو أنفع وأجدى في حركة الحضارة الإنسانية الدائبة (7).

ويبدو لي أن هذا الحل هو المخرج المناسب من هذه المعضلة أي استفادة النحو العربي من معطيات التقنية اللسانية الحديثة من أجل أن يتشكل من الداخل تشكلا يمكنه من بلورة نظرية نحوية عربية حديثة تكون أكثر نفعاً لخدمة اللغة العربية وهي على مشارف القرن الواحد والعشرين. والله أعلم.

---

(6) – انظر مثلا الحوار الذي أجراه صاحب هذه السطور مع تشومسكي والمنشور في مجلة اللسانيات، العدد (6) ، معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر (1982) .

– وانظر أيضاً هذا الحوار وحوارات أخرى مع أندريه مارتينه في كتابنا: دراسات لسانية تطبيقية (الفصل الرابع)، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق (1989).

– وانظر أيضا هذا الحوار في مجلة علوم التربية، دورية مغربية محكمة نصف سنوية، العدد (11) (1996) ، رئيس تحريرها أحمد أوزي. كلية التربية، جامعة الملك محمد الخامس، الرباط.

(7) لمزيد من التفصيل حول بناء النظريات العلمية ومفهوم تراكمية العلم يفضل الرجوع إلى:

(a) Woodger,J.(1970) The Technique of Theory Construction. The University of Chicago Press. U.S.A.

(b) Khun, T. (1970) The Structure of Scientific Revolutions. The University of Chicago Press. U.S.A.

وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية تحت عنوان:

بنية الثورات العلمية، تأليف توماس كون، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد (184) ، ديسمبر (1992)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

ثبت المصادر و المراجع

أ. المصادر والمراجع العربية

(1) ابن عصفور (ت663 هـ) **ضرائر الشعر** تحقيق السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس. بيروت 1983.

(2) ابن قيم الجوزية (ت751 هـ) **بدائع الفوائد**- المجلد الأول. دار الخير دمشق1994 .

(3) ابن هشام (ت761 هـ) **مغني اللبيب**. الجزء الثاني. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر 1969.

(4) ابن يعيش (ت 643 هـ) **شرح المفصل**. المجلد الأول. طبعة عالم الكتب بيروت (بلا تاريخ).

(5) الجرجاني (ت 471 هـ) **الجمل**. حققه وقدم له علي حيدر دمشق 1972.

(6) الحاج صالح، عبد الرحمن (1994) "الجملة في كتاب سيبويه" **ندوة النحو والصرف** المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية دمشق، سورية.

(7) الزمخشري (ت538 هـ) **المفصل في علم اللغة**. مطبعة التقدم بمصر 1323 هـ.

(8) سيبويه (ت180 هـ) **كتاب سيبويه**. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون دار الجيل بيروت 1966 .

(9) الشمسان، أبو أوس إبراهيم (1981) **الجملة الشرطية عند النحاة العرب** مطبعة الدجوي. القاهرة. الطبعة الأولى.

(10) الوعر، مازن 1987 **نحو نظرية عربية لسانية حديثة** دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق.

ب- المصادر والمراجع الغربية

(1) Chafe, W (1970) Meaning and the structure of language. Chicago: University of Chicago press.

(2) Chomsky, N (1957) Syntactic Structures. Mouton.

(3) Chomsky, N (1965) Aspects of the Theory of Syntax. M.I.T. press

(4) Chomsky, N (1981) Lectures on Government and Binding. Foris publications.

(5) Chomsky, N (1977) "On WH. Movement" in Wasow, Culicover and Akmajian, eds. Formal Syntax.

(6) Cook, W.A. (1973) "Case grammar and Generative semantics" in Working papers on Languages and Linguistics. Georgetown University Press. Washington D.C.

(7) Franz, Donald (1974) Generative Semantics : An Introduction. Bloomington : Indiana University Linguistic Club.

(8) Khun, T (1970) The Structure of Scientific Revolutions. The University of Chicago press, U.S.A.

(9) Knog I.L - Joo (1994) "Some Remarks on Sibawayhi and AL- Kitab". AL-Lissan AL-Arabi No 38 ALECSO - Morocco.

(10) Mc Cawley, J (1976) Grammar and Meaning. New York Acadimic Press.

(11) Woodger, J (1970) The Technique of Theory Construction. The University of Chicago Press U.S.A.